النظام السياسي واشكالية التعددية الثقافية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

محمد صالح شطيب

مدرس/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

Shteeb2002@gmail.com

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/٣/٧ تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/٤/١٩

مستخلص البحث

الازمة المتجذرة في العراق ما هي الاّ نتاج للتأسيس الدستوري الذي صاغه الاحتلال الامريكي للعراق ، إذ ’بنّى نظام الحكم اساساً على قاعدة المحاصصة الطائفية ، القومية بدءاً من مجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل في ٢٠٠٣/٧/١٣ حتى الوقت الحاضر . اذ لايزال العراق يعاني من ازمة وطنية شاملة تتمثل ملامحها الرئيسة في عدم فاعلية العملية السياسية القائمة على اساس التقاسم الوظيفي الاثنو – طائفي و استمرار العنف وهما عاملان يعيقان عملية اعادة بناء الدولة و المجتمع, ثم جاء نهج الأحزاب والحركات السياسية بعد ٢٠٠٣ ليعمق و يكرس تلك الحالة في ظل غياب مشروع وطني جامع ، وان ما واجهه العراق من سيطرة داعش بعد ٢٠١٤ ، اثر في عمل النظام السياسي وفاعليته وبنفس الوقت انعكاسه على المجتمع ومكوناته وابرز الجهوية والطائفية التي قد تقوي نزعة التقسيم والتفكيك, فالعراق يحتاج الى وجود قوى سياسية تؤمن بالإصلاح الحقيقي، وتدعم فكرة المواطنة العراقية واقامة دولة المواطنة وتشجيع المشاركة الشعبية، واقامة المؤسسات والهيئات الاجتماعية على اساس الكفاءة والخبرة وليس الدين أو القومية.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، التعددية الثقافية، المحاصصة، الطائفية.

Political System and Multiculturalism's Problematic In Iraq After 2003

Dr.Mohammed Saleh Shtaeb

Lecturer /College of Political Science/ University of Mosul

Shteeb2002@gmail.com

Abstract

The deepen crisis in Iraq is ranging from constitution that was formulated by the American occupation of Iraq. The system depends on sectarian quotas, starting from the transitional Governing Council which was formed on 13/7/2003, until now. Iraq is still suffering from a comprehensive national crisis which characterized by: inefficiency of political process that based on ethno-sectarian division, persistence of violence, this two pillars are hindering the process of state and society reconstruction. In addition, the behaviors of political parties and movements after 2003 making crisis more deepened in the shadow of absence of a comprehensive national vision. The political system became infective during ISIS control on territories in Iraq after 2014, at the same time, it impacted society and its components which lead to regions and ethnicity loyalties on the one hand, and may strengthen division and dismantling on the other hand. Iraq needs political factions believe in real reforms, supporting "Iraqi citizenship", formulating a state of citizenship, encourage people's participation, and establishment of institutions and social society on the basis of competence and experience, not on religion or ethnicity.

Keywords: political system, multiculturalism, quotas, sectarianism.

المقدمة

جميع الأنظمة السياسية سواء كانت ديمقراطية ام غير ديمقراطية تسعى الى إيجاد مبدأ الفاعلية في مؤسسات النظام السياسي بهدف استمراريتها وديمومة بقاءها، ويعتمد مبدأ الفاعلية السياسية على درجة التفاعل بين المجتمع ومؤسسات النظام السياسي من خلال تلبية احتياجات ومطاليب المجتمع بحيث لا يشعر المواطن بحالة الاغتراب السياسي.

ومما لا شك فيه، أن التعدد بمعنى "التنوع والاختلاف" ظاهرة في حد ذاتها لا تمثل مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما يؤدي ذلك التنوع والاختلاف إلى آثار سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره. لقد عرفت العديد من مناطق العالم ظاهرة التنوع والاختلاف في صور متعددة "إثنية، عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية" منذ القدم. إلا أنها اتخذت أبعاداً جديدة في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية، وتحديداً منذ مطلع التسعينيات، اذ أصبحت حالة الوحدة من خلال التنوع هو الخطاب السياسي السائد بعد أن كان خطاب " الوحدة" من خلال الصهر هو السائد في كثير من دول العالم النامي، سيما في الدول حديثة الاستقلال.

لا يمكن ان تقوم دولة ونظام سياسي ما في المجتمعات المتعددة اذا فشل المجتمع في انتاج وحدته وتماسكه، ولن تنتج وحدة مجتمعية ويستقيم تماسك انساني دونما تعايش مشترك، ولن يستديم تعايش مشترك دونما روابط عضوية سياسية عادلة، وتامين مشترك للمصالح، وسيتم تقويض فرص البقاء المجتمعي فيما لو اعتمدت رؤى التمييز ومناهج الاقصاء وقيم الكراهية، أي تحقيق التوافق بين التعبئة الاجتماعية المتعددة والتعبئة السياسية.

يعد العراق من الدول المتعددة ثقافيا، وأن هذا التنوع هو دليل على ان العراقيين منذ القدم، لم يكونوا طاردين للاخر بل حاضنين له ولولا هذا الانصهار

بين المكونات العراقية لما كان هذا التنوع قد استمر منذ الاف السنين رغم ما أصاب هذا التنوع الكثير من التفكك والانقسام بفعل عوامل داخلية وخارجية، لكن تأسيس النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ على البعد الطائفي أو المناطقي أو القومي وممارسة العمل السياسي اسهم في تجذير الصراع والعنف .

وبالنتيجة فأن الدولة والمجتمع العراقي في حالة معقدة نتيجة لتراكم المشكلات الحادة التي يعود بعضها في حضور نتائجه الى سياق تشكل النظام السياسي السابق، والبعض الآخر نتيجة للدور الذي مارسه الاحتلال الامريكي وفي شكل سلبي غير انساني.

كل ما سبق اسهم في حدوث خلل جوهري في جوهر بنية الدولة العراقية، اعاقها عن القيام بوظائفها وانجاز مهامها في تحقيق الأمن، وإنجاز التنمية الاقتصادية، و دخول الحداثة السياسية، أيً قيام دولة القانون والمؤسسات، وتشكيل المجتمع الحديث الذي تستمد منه شرعيتها بوصفها تمثل الإرادة المجتمعية العامة.

إشكالية البحث : في المجتمعات المتعددة ثقافيا هناك نوعين من المرجعية الثقافية المتداخلة، وهي الثقافة الكبرى التي تمثل رابطة الأرض المشتركة وروابط وثقافة فرعية (عرقي واثني وطائفي)، بقدر تعلق الامر بالعراق، فأنه متعدد الثقافات والطوائف والأعراف منذ القدم، وما جرى بعد العام ٢٠٠٣ ليس تغييرا للثقافات والمرجعيات الثقافية، بل ان النظام السياسي وتركيبته المحاصصية والعرقية ألقت بظلالها على الانتماء الثقافي لها، فصورتها في صراع ثقافات الهدف منه' الحفاظ على المكاسب السياسية المتحققة.

الفرضية : ينطلق البحث من الفرضيتين الاتيتين:

١. الاستقرار السياسي المجتمعي = التمكين السياسي + التمكين الاقتصادي+ التمكين الاجتماعي .

٢. في المجتمعات المتنوعة عندما يتم نقل التشدد في التنوع والاختلاف من المستوى الخاص (المجتمع) الى المستوى العام (الدولة والنظام السياسي) سيؤدي بالنتيجة الى عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي .

منهجية البحث:

١. أعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي في قراءة الواقع والأحداث ومحاولة تحليلها وصولا إلى نتائج واضحة.

٢. كما استخدمنا منهج التحليل النظمي لمعرفة مدى استيعاب النظام السياسي العراقي لمتطلبات المجتمع وما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه المكونات العراقية في عدم الاستقرار.

خطة البحث: تضمنت الدراسة ثلاث مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة تناول المبحث الأول الاطار النظري للتعددية الثقافية، بينما عالج المبحث الثاني النظام السياسي بين إشكاليات التهميش وفرص التمكين، وحاول الثالث سبر غور التعددية الثقافية وتأثيرها في فاعلية النظام السياسي

المبحث الاول

الاطار النظري للتعددية الثقافية

أولا– **التعددية** : يعود أصل التعددية لغة إلى عدَ" وتعني حسب وأحصى و"عادًهُ" معادَا وعداداً: فاخره في العدد وناهضة في الحرب، و"عَددَّ" الشيء وأحصاه و"عَدَّدت" الشيء جعلته ذا عدد" تَعَاد" القوم: عدَّ بعضهم بعضاً. "تَعدّدت" صار ذا عدد. والعديدّة": الحصة والنصيب. ويتضح من المعاني السابقة أن الكلمة تعني عدم التفرد، كما تحمل مضامين نفيسة ممثلة في التفاخر والمعادة، وكذلك تتضمن معنى القدم والاستمرارية حتى يعتد بها [١].

ولا يختلف الأمر في اللغة الإنجليزية حيث تعني كلمة Pluralism أن هناك تعدداً وعدم أحادية في الأصعدة المختلفة [٢].

وقد تنوعت تعاريف التعدد، فمن الناحية السياسية تستعمل للتعبير عن جماعات لها فوارق أو خصوصيات ملحوظة تعيش في مناطق جغرافية محددة وتشكل هذه الخصوصيات قاعدة لقوتها السياسية، فهي اذا تعني توزيع القوة السياسية، أو توزيع أتخاذ القرار بين جماعات أو مؤسسات متنوعة[٣]، اما من الناحية الاجتماعية تعني التعددية وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع، يكون لها اهتمامات دينية واقتصادية واثنية وثقافية متنوعة.

أن التعددية تختلف فيما لو كانت مفهوما، عنها لو كانت مصطلحا. ويرى البعض في التعددية كمفهوم أنها ترادف التنوع والاختلاف. أما كمصطلح فيعتقد بعض آخر بأنها تمثل النظام السياسي الذي له خلفية فلسفية ترتبط بإدراك دور الدولة وطبيعة المواطنة بل وطبيعة الإنسان، ولها ملامح مؤسسية ثابتة مستقر عليها، وتقترن بتطور اقتصادي واجتماعي محدد ومناخ ثقافي يقوم على الفصل بين الدين والدولة، وتهدف إلى إدارة الصراع الاجتماعي. بمعنى أن التعددية كمصطلح تعبر عن أحد أشكال الممارسة الديموقراطية. وهذا التمييز بين المفهوم

وبين المصطلح من شأنه أن يعطي ديناميكية للحياة العامة بحيث يفصل ما بين التنوع كأصل طبيعي وفطري في الحياة ولابد منه، وبين النظام أو الآلية التي يجب أن تدير هذا التنوع.

وأكد الدين الإسلامي على التعددية الثقافية حيث ينظر الى ظاهرة التعدد الثقافي ويعدها من السنن الإلهية في الكون، اذ إن تنوع الثقافات واختلاف اللغات وتباين اصولهم واممهم وشعوبهم امر اقره الشرع فلا تفاضل بين الناس الا في التقوى، قال تعالى" وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ)[٤]، وهذه الرؤية العقائدية هي من صنع رب العالمين الذي خلق الانسان ويعلم حقيقته وحاجته الى الالتقاء والحوار والتجانس ، قال تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)[٥] .

التعددية الثقافية : شهدنا في الأربعين سنة الأخيرة ثورة حقيقية في جميع انحاء العالم في العلاقات بين الدول والأقليات العرقية، فلقد بدأت تختفي النماذج القديمة للدول القومية ذات النسيج المتماثل والمنسجم، وراحت تحل محلها نماذج من التعددية الثقافية للدولة والمواطنة [٦].

فارتبط مفهوم التعددية الثقافية في العصور الحديثة بظاهرة التنوع التي يعكسها واقع المجتمع الذي تتعدد فيه الأصول الثقافية والمذهبية والعرقية، ليشكل بعد ذلك دلالة على مساواة تضمن لجميع المواطنين أن يحتفظوا بهوياتهم، وأن يفخروا بأصولهم ويشعروا بحس الانتماء للهوية الوطنية الجامعة في الوقت ذاته[٧]. لذلك فمصطلح التعددية الثقافية يرتكز معناه على وجوب الاعتراف بالثقافات والهويات الدينية والقومية المختلفة، والاحتفاء بها بوصفها وسيلة ناجعة لتعزيز تماسك المجتمع، وهو مفهوم درج في الاستعمال حديثا، إذ برز في الستينات بأمريكا الشمالية واعتمدته كندا رسميا منذ ١٩٧١ لمعالجة مطالب الأقلية

الكيبيكية ومجموعات الأقلية الأخرى الاصلية أو المنحدرة من حركة الهجرة، وطبق في استراليا وكندا والولايات المتحدة الامريكية بعد فشل تطبيق سياسة الاستيعاب الذي كان سائدا في بداية القرن العشرين وذلك في سبيل تحقيق هدف مركزي هو ان يغدو المركز واطرافه كلاً متجانساً وموحداً ثقافياً وسياسياً [٨]. وحظي باهتمام كبير في فرنسا في أواسط التسعينات. وقد بدأ التوجه في العصر الحديث نحو سياسة التعددية الثقافية بشكل كبير في معظم دول العالم[٩].

فالتعددية الثقافية أو الاجتماعية مفهوم شديد العمومية يعني وجود انساق أو انساق فرعية متعددة داخل وحدة اقتصادية أو سياسية، من هنا يمكن القول إن هناك تعددية لغوية، وتعددية سلالية، وتعددية ثقافية.

ومعنى ذلك أن للتنوع الثقافي شكلين رئيسين هما: التنوع القومي والتنوع الاثني، يشمل الأول المجتمعات المكونة من عدة قوميات متعايشة داخل الدولة، ويتمثل الثاني في المجتمعات الناشئة بفعل الهجرة الدولية، حيث تفضي الأخيرة الى نشوء جماعات إثنية عدة تعيش على شكل تجمعات سكانية منعزلة [١٠].

فالتعددية تعترف بالمجموعات التي تتعامل مع الناس على انهم مجموعة أفراد، فتعطي التعددية شرعية للمجموعات (السياسية والثقافية والعرقية والقبلية والطائفية) وحقها في البقاء وممارسة دورها كمجموعة في النظام السياسي للدولة، أي انها اتفاقية للتعامل بين مجموعات وليست بين افراد مستقلين (فالتعددية تحفظ حقوق الاخر، وهي أداة معايشة وتصالح، وهي تنبذ فكرة التعصب، والية للتحريك) [١١].

وهناك من يستبدل مصطلح "التعددية الثقافية" ويفضلون عليه مصطلح أخر "حقوق الأقليات"، "سياسات التنوع"، "التداخل الثقافي" ،" الحقوق الثقافية "أو " المواطنة المتميزة "[١٢].

وهناك مجموعة من المبادئ المشتركة التي تقوم عليها الدول متعددة الثقافات:

١-تتضمن الدولة متعددة الثقافات نبذ الفكرة التي تقول أن الدولة ملك لجماعة قومية واحدة منفردة وبدلا من ذلك لابد للدولة ان ترى على انها تنتمي الى جميع المواطنين على حد سواء.

٢-تمنح الدولة الفرصة لجميع الافراد في قدرة الوصول الى مؤسساتها وان يعاملوا كمواطنين متساوين بالكامل في الحياة السياسية.

٣- تعترف الدولة متعددة الثقافات بالظلم التاريخي الذي وقع على جماعة الأقليات غير المسيطرة بسبب سياسة الاقصاء والتهميش [١٣].

٤- التنوع الثقافي يزيد الخيارات وتوسيع حرية الاختيار، وهذه السمة يمكن عدها نقطة مهمة بل هي مفيدة للغاية،لانها تثمن الثقافات الأخرى بوصفها خيارات مطلقة، والتنوع الثقافي شرط لحرية الانسان، لان في التنوع يخرج الانسان من سجن ثقافته ليتواصل مع الاخرين وفي تواصله تتحقق حريته [١٤].

٥- يساعد التحول الى الدستور متعدد الثقافات على تحسين المشاركة الديمقراطية بين الجماعات التي استبعدت سابقا ويقلل الخطر من العودة الى الحكم السلطوي [١٥].

من جهة أخرى للتعددية الثقافية مساوئ ينبغي الحذر منها حتى تؤتي التعددية ثمارها ومنها

١-التعددية الثقافية يمكن أن تؤدي الى تفكيك المجتمع، والقضاء على وحدته والنسيج الاجتماعي بداخله . فيصبح المجتمع كالفسيفساء لأن لكل ثقافة عاداتها وتقاليدها ونمط معيشتها.

٢-التعددية الثقافية يمكن ان تؤدي الى عدم استقرار اجتماعي وفوضى اجتماعية، قد تصل الى حرب أهلية، بحجة عدم وجود قوانين موحدة لكل الثقافات بسبب الاختلاف في القيم والعادات، فلاتوجد ثقافة صحيحة أو ثقافة سائدة، وقياده واحدة.

٣-التعددية الثقافية تساعد في انغلاق كل ثقافة على نفسها وتكوين اطار خاص بعيداً عن الاطار المشترك " الدولة أو المجتمع الموحد فينتج عدة دويلات في دولة واحدة [١٦].

وبالنظر إلى التاريخ السياسي للدول الحديثة، نرى أن الدول اعتمدت أساليب مختلفة لتحقيق الإندماج الوطني، وبناء الهوية الوطنية، وفي الأغلب استطاعت أغلبية معينة من السكان (الاثني أو العرقي أو الطائفي أو الديني أو المذهبي) السيطرة على التكوينات الأخرى وإخضاعها، ولكن طبيعة تعامل هذه الدول مع الأقليات الموجودة فيها اختلفت، وهناك ثلاث استراتيجيات، في تعامل الدولة مع التكوينات المتنوعة والمتعددة في داخلها، وهي:

١) استراتيجية التذويب أو الإقصاء أو الإفناء (الإبادة).

٢) استراتيجية السيطرة والإخضاع.

٣) استراتيجية الاعتراف، والإشراك في الحكم والسلطة.

ومن خلال ما تقدم يمكن التمييز بين نموذجين من المجتمعات التعددية هما نموذج الصراع ونموذج التوازن أي أنها نماذج أو أنماط مجردة وليست وصفاً تجريبياً للعلاقات بين الجماعات[١٧].

والشكل رقم (١) يوضح مقارنة بين نموذج الصراع ونموذج التوازن في المجتمعات التعددية [١٨]:

المقارنة	نموذج الصراع	نموذج التوازن
أساس المجتمع	هيكل هش من الجماعات غير المستقرة يضم مزيجاً من الجماعات التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة تتماسك كل منها بثقافتها ولغتها ودينها وأفكارها.	هيكل قوي من الجماعات المستقرة والمستقلة والوسيطة بين الفرد والدولة.
السمة الرئيسية	تعدد ثقافي وتباينات لغوية أو عرقية أو طائفية أو لها حدود مرسومة تتميز بالثبات.	تجانس ثقافي على صعيد القيم والمعتقدات السياسية العليا،ى وتباينات متحركة مرتبطة بالرأي العام والعملية الانتخابية.
نمط العلاقات الاجتماعية	نظام تدريجي جامد للعلاقات بين الجماعات يقوم على التنافس المحض دون ضوابط ولا يؤمن بالمشاركة أو بالمساواة، أي تنظيم غير ديمقراطي.	علاقات تعاون وانسجام وتوازن مستقر بين الجماعات نتيجة المشاركة في السلطة وفي صياغة القرارات أى تنظيم ديمقراطي للعلاقات الاجتماعية.
طبيعة السلطة	مركزة في أيدي جماعة أو فئة محدودة.	منتشرة وموزعة بين الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية.
وضع الدولة	تعلو فوق المجتمع وتفرض بعض الإجراءات لتنظيم العلاقات بين الجماعات المكونة حتى لا تصبح علاقات عدائية بحته.	الروابط والعلاقات بين الجماعات في الأساس والدولة ككيان سياسي ليست سوى تعبير عن هذه العلاقات التكاملية.

المصدر: جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة::مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، (الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية،١٩٩٣) .

ثانيا – الثقافة السياسية

يعد مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة نسبيا في علم السياسة، إذ يرجع ظهوره إلى عام ١٩٥٦ عندما أستخدمه الأستاذ الأمريكي غابرييل الموند كبعد تحليلي من أبعاد تحليل النظام السياسي فكل نظام سياسي عند الموند (يترسخ حول أنماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي، وبالمثل تكون الثقافة السياسية بمثابة التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية، بقول آخر، فإن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع وان كانت تتسم بشيء من الاستقلالية داخلها. وكما إن القيم الاجتماعية تنتقل من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فإن القيم التي تحويها الثقافة السياسية للمجتمع تنتقل عبر عملية التنشئة السياسية، وهي العملية التي يتم بواسطتها إدخال القيم الثقافية السياسية لنسق القيم لدى أفراد المجتمع) [١٩].

فيذهب ديموند إلى أن الثقافة السياسية هي(معتقدات الناس واتجاهاتهم وأفكارهم ومشاعرهم وتقييماتهم السابقة إزاء النظام السياسي وتصورهم لدور الفرد داخله وهي تختلف من بلد إلى أخر بل داخل نفس البلد، تبعا لاختلاف تجارب الحياة) [٢٠]. والثقافة السياسية أيضا تشير إلى (مجموعة الأفكار والاتجاهات إزاء السلطة، وقواعد ضبط السلوك والمسؤوليات الحكومية، وما يعده الناس حقوقا) [٢١].

كما يعرفها كمال المنوفي (بأنها تلك القيم السائدة في المجتمع والتي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة) [٢٢]. وهناك من يرى (أن الثقافة السياسية هي مجمل القيم والأفكار السائدة في مجتمع ما، والتي تحدد تصورات هذا المجتمع لطبيعة النظام السياسي وأدوار الدولة ومسؤولياتها، وهي بالمقابل مسؤولة عن ضعف أو فعالية المشاركة السياسية، بهذا الخصوص فأن الثقافة السياسية تتسم بالتراكم بمعنى أن تأثيرها يمتد لفترات ليس بالقصيرة) [٢٣].فالثقافة السياسية أذا هي مجموعة الاتجاهات والمشاعر والقيم السائدة بين أفراد شعب معين تجاه النظام السياسي.

المبحث الثاني

النظام السياسي بين إشكاليات التهميش وفرص التمكين

بدأ النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣/٤/٩من الناحية النظرية بتوجهاته نحو بناء دولة مدنية عصرية حديثة تعتمد الدستور والقانون كمرجع لها، وأختار ان يكون دولة اتحادية، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي وان هذا النظام يمارس نشاطه وفعالياته المختلفة عبر مؤسسات دستورية تتوافق مع هذا الاختيار وتنسجم معه [٢٤].

قاد الانتقال الديمقراطي السريع الى بناء دستوري قانوني، دون ان يأخذ الوقت الكافي في الدراسة والتعمق بسبب إرادة الاحتلال الأمريكي أنداك والتي أدت وبسبب قوانينها اللاحقة الى اخفاق النخب السياسية والكتل السياسية العراقية في التوصل الى اتفاقات وطنية تتناسب مع المشروع الديمقراطي، والعراق كما هو معلوم يتكون من فسيفساء تعددية لديانات، ومعتقدات، وقوميات، وثقافات فرعية، هو انموذج حي للمجتمع المتعدد الثقافات فاضطر بحكم تكوينه هذا الى التخلي عن أحد أهم المبادئ في النظام البرلماني وهو الأغلبية السياسية والأقلية المعارضة وتم عمليا التحول الى النظام التعددي التوافقي القائم على أساس المكونات الاجتماعية القومية والدينية والمذهبية والجغرافية، مما كان له الأثر الواضح في تعميق عدم الاستقرار السياسي المؤدي الى عدم الاستقرار المجتمعي.

فعلى الرغم من ان مواد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ [٢٥]، أكدت على هذا التنوع، فبنى النظام السياسي العراقي على أساس مبادئ التعددية، حيث نصت المادة(١٤) " ان العراقيين متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الراي أو الوضع الاقتصادي او الاجتماعي.

يلاحظ على الدستور العراقي على الرغم من اعتماد النصوص على العمومية في الإشارة الى أبناء الوطن مثل استهلال ديباجة الدستور بعبارة "نحن أبناء وادي الرافدين" وعبارة "نحن شعب العراق الناهض" وفي نفس الوقت اشترط الدستور مراعاة التمثيل والتوازن بين مكونات الشعب العراقي في تأسيس الجيش العراقي، التي تراعي توازنها وتماثلها دون تمييز او إقصاء...لا تكون اداة في قمع الشعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسية" [٢٦]، وهذا يعد ايجابياً للتأكيد بان العراق لكل المواطنين العراقيين, الا أن مواده نصت في اكثر من مرة على مفردة " مكونات" حيث نصت المادة(٩) اولاً (ان القوات والاجهزة الامنية تتكون من مكونات الشعب العراقي بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز واقصاء) ووفقا للمادة(٩), سيكون لكل منطقة جيشها فالمادة اشارت الى ذلك صراحة، وذكرت في المرة الثانية هذه المفردة في المادة (١٢) اولا: "ينظم بقانون علم العراق وشعاره ونشيده الوطني بما يرمز الى مكونات الشعب العراقي"، والمرة الثالثة مكونة الحقوق السياسية للقوميات اي تكرس المحاصصة في الحقوق السياسية بدلاً من مواطنية الحقوق السياسية للأفراد ضمن التنوعات بمختلف اشكالها وتضمنتها المادة (١٢٥): "يضمن هذا الدستور الحقوق الادارية (والسياسية) او الثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة مثل التركمان الكلدان..... وسائر المكونات الاخرى وينظم ذلك بقانون".

وللمرة الرابعة يكرس التعديل الدستوري مفردة المكونة اي (المحاصصة) في المادة (١٤٢) اولا: "يشكل مجلس النواب بداية عمله لجنة من اعضائه تكون ممثلة للمكونات الرئيسة في المجتمع العراقي، مهمتها تقديم تقرير الى مجلس النواب... وتحل اللجنة بعد البت في مقترحاتها.

فالدستور العراقي اتجه الى بناء دولة المكون على حساب دولة المواطنة وذلك من خلال ما كتب في قانون ادارة الدولة وقرارات الحاكم المدني بول بريمر

التي سبق ذكرها باعتماده مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية في بناء النظام السياسي الجديد بأعلاء شأن المواطن والعشيرة والمذهب والمكون خلال المادة (ان العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب) [٢٧].

وتم الاعتماد على الديمقراطية التوافقية وهي صيغة غير مكتوبة تم الاتفاق عليها بين الفرقاء السياسيين (الأحزاب السياسية)، اذ عدت اول تجربة للديمقراطية التوافقية في مجلس الحكم، اذ قام المجلس على أساس التمثيل النسبي لكل الطوائف والأديان والقوميات والقوى السياسية العراقية واستمر العمل بها ابتداءا من حكومة اياد علاوي (٢٠٠٤/٦/١ حتى٢٠٠٥/٥/٣) [٢٨]، وحكومة إبراهيم الجعفري (٢٠٠٥/٥/٣ حتى ٢٠٠٦/٥/٢٠)، وحكومة نوري المالكي الأولى والثانية (٢٠٠٦/٥/٢٠ حتى ٢٠١٤/٩/٨)، والحكومة الوطنية العراقية الثالثة التي تشكلت بعد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤/٩/٢٩ حتى الان.

لكن الملاحظ أن هذه الصيغة التوافقية رافقتها الكثير من الإشكاليات وخصوصا في بناء الهوية الوطنية، حيث اخذت الهوية الوطنية والمواطنة بالضعف لدى افراد المجتمع العراقي وذلك لان الديمقراطية التوافقية هي بناء واستقطاب مجتمعي عمودي، حيث تعمل على احياء الروابط الأولية على حساب الرابط الجمعي للوطن .

وأيضا تم اعتماد الترويكا في العراق[٢٩]، فرئيس الجمهورية من الكورد، ورئيس الوزراء من الشيعة، ورئيس مجلس النواب من السنة، كل ممثل عن مكون معتقدين ان هذا الأسلوب من شأنه ان يمنع الاستبداد والدكتاتورية ويحقق التوازن، ولو رجعنا الى الدستور في المادة(٥٥) بخصوص اختيار رئيس مجلس النواب، والمادة(٦٨) التي تنص على اشتراطات المرشح لرئاسة الجمهورية، والمادة(٧٧) حول تشكيل رئيس الوزراء، لم تحدد هذه المواد ماجرى الاتفاق عليه

بين الكتل واصبح عرفا سياسيا، أستند عليه السياسيون في الحفاظ على المصالح التي اكتسبوها لهم ولأحزابهم.

كما نصت المادة التاسعة من الدستور(تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو اقصاء....)ان هذا النص جعل تشكيل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تخضع لنظام المحاصصة، في حين كان يجب ان تكون القوات المسلحة فوق أي توجه حزبي او فئوي او قومي، معتمدة على المعايير الوطنية [٣٠]، وذلك لان تشكيل الجيش وفق هذه الالية سوف لن يُمكِّن القوات المسلحة من حفظ الامن لان الأسلحة سوف تتوزع وفق توزيعها الحزبي والقومي.

وعلى الرغم من التحسينات الشكلية التي أجريت على شكل الحكم (تعددية، برلمان، أجراء انتخابات) لم يحدث تغيير في جوهر السلطة [٣١]. فالمؤسسات التمثيلية –كالبرلمان– ليست بالمستوى القادر على اتاحة الامكانية للقوى المجتمعية للمساهمة في العملية السياسية لأسباب تتعلق بهشاشة البناء الفكري والتنظيمي لهذه المؤسسات، وفشل هذه المؤسسات في القيام بوظيفة بلورة المصالح العامة وتجميعها مما حولها من جهاز خدمة الى جهاز حكم، وأن القوى الحاكمة رغم ادعائها الشكلي بأنها تمتلك المؤسسات والدستور والقوانين لتسيير العملية السياسية الا أنها في الواقع لا تلتزم بأية ضوابط أو قواعد تحد من ممارستها في الفساد والتسلط [٣٢]، فالمشكلة في النواب وما يحملونه من أفكار تصنع الطائفية العرقية والاثنية في مقدمة توجهاتهم.

لكن الذي ينظر الى الواقع الحالي للعراق في تعامله للتعددية، لا يرى في الامر اكثر من مسألة الاقرار بوجود التعددية علانية وعلى لسان المسؤولين الحكوميين في اكثر من مناسبة ولكن العمل الفعلي لم يصل الى ما تشير اليه مبادئ اليونسكو بخصوص ضمان التعددية [٣٣].

وبسبب هذا التوظيف السلبي للتنوع، لم يستطع النظام السياسي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق والذي يتحقق من خلال التمكين السياسي [٣٤]، والاقتصادي، والاجتماعي لهذه التكوينات المجتمعية كما مبين بالشكل رقم (٢)

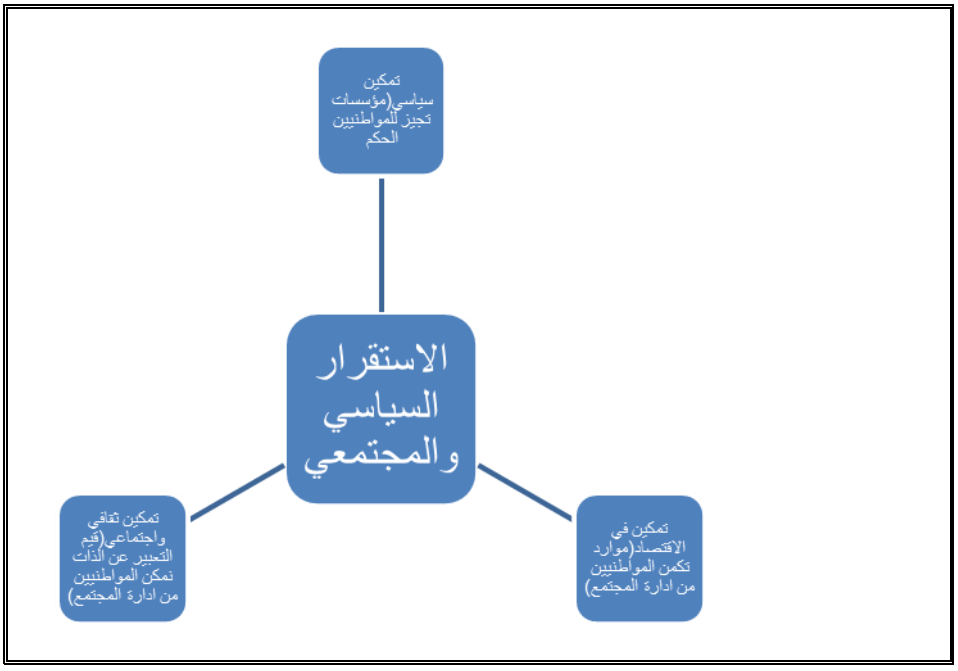

الشكل من تصميم الباحث

أن طبيعة النظام السياسي القائم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أدت دوراً سلبياً في تفكيك التعايش والاندماج بين أفراد المجتمع، عبر قيامه على أسس المحاصصة والطائفية والقومية، فضلاً عن ان بعض النخب السياسية التي كانت تفتقر الى الروح الوطنية فهي لم تتصرف بكونها نخب العراق وانما نخب لمكوناتها من الناحية الشكلية فقط، لانها لم تحقق أي مكسب لها بقدر ماحققته من مكاسب لذاتها، مما أفقد النظام إمكانية بناء مؤسسات الدولة القوية، والحفاظ على أهم مقومات التسامح والسلم الأهلي. كما ان رؤيتها السياسية لم تكن محكومة بفكرة الدولة، الامر الذي جعل من فكرة الدولة والسلطة إشكالية صعبة جدا في ارادتها وفكرها بحيث تحولت الدولة الى كيان ضعيف وتحول كل جهودهم الى الصراع والخلاف حول تشكيل الحكومة فقط.

وكان للنخب السياسية العراقية ميول صراعية اعنف واشد قسوة من الميول الصراعية في المجموعات الاجتماعية وذلك بسبب عدم الثقة السائدة فيما بينها بل هي كانت مؤججة للميول الصراعية الاجتماعية ، حتى انها نقلت الصراع من البرلمان، الى مستوى الشارع في الكثير من الأحيان.

وكان لتطبيق المحاصصة الطائفية اذ أدى الى عدم إعطاء الأولوية للكفاءات العلمية والمهنية في تولي المناصب العامة. ، فيتم توزيع المناصب السياسية والمواقع الادارية في الدولة بين هذه القوى السياسية، فمن الناحية الواقعية فأن المؤسسات السياسية في النظام السياسي العراقي سواء تشريعية ام تنفيذية ام قضائية من حيث المؤسسة تمثل تقاسم للسلطات وليس لوظائف السلطات، وهنا تبرز شخصية الأحزاب والقوى السياسية على إدارة المؤسسات والعاملين فيها وهذا ما يسمى بشخصنة السلطة لصالح الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة، حيث يعمل كل حزب والقوى السياسية على تعيين الشخصيات الموالية

لها في إدارة مفاصل المؤسسة، فضلا عن وضع برنامج للمؤسسة من خلال رؤية الحزب او القوى للوضع .

أما في الجانب الاقتصادي نلاحظ أن الأغلبية الحاكمة جعلت الأغلبية المحكومة أكثر فقرا، فمدن الأغلبية المطلقة السماوة والناصرية هي اكثر مدن العراق فقرا بينما المدن التي تعيش فيها بعض الأقليات الأخرى هي اغنى المدن، وتشير أحصائيات وزارة التخطيط العراقية الى ارتفاع نسبة الفقر في العراق الى ٣٠% في عام ٢٠١٦، بعد ان كانت في عام ٢٠١٤ (٢٢%) [٣٥].

فضلاً عن أعباء الحرب مع تنظيم داعش وآثار أسعار النفط المنخفضة التي طال أمدها منذ منتصف ٢٠١٤. وحافظت قوة إنتاج النفط على معدل النمو، لكن الاقتصاد غير النفطي شهد انكماش[٣٦]، ايضا هناك تفاوت في مستوى المعيشة للعاملين في القطاع العام والخاص ، والتفاوت في توزيع الدخول بين افراد المجتمع، وضعف انشاء المشاريع وضعف الاستثمار كل هذه أدت الى انتشار البطالة داخل المجتمع، فضلاً عن تركز الثروة والسلطة بيد فئة معينة على حساب فئات مجتمعية تمثل الأغلبية، كل هذا أدى الى زيادة معدلات الفقر وتدني المستوى المعيشي وتراجع الشعور بالعدالة الاجتماعية، وانعدام تكافئ الاجتماعي والاقتصادي كل هذه الأمور دفعت البعض الى البحث عن مصادر مالية غير مشروعة لسد النقص المالي الحاصل جراء هذا العامل أو نتيجة للعوامل الأخرى ما أدى الى انتشار الفساد.

على الرغم من كون العراق دولة تتسم بالتنوع والتعدد السياسي والاجتماعي والثقافي والجغرافي، ألا أنها لم تعتمد أسلوب بناء الهوية الوطنية عن طريق تبني التعددية الثقافية التي لم تجد قبولا لدى النخب السياسية التي قادت عملية أنشاء العراق الحديث [٣٧].

المبحث الثالث

التعددية الثقافية وتأثيرها في فاعلية النظام السياسي

يعد المجتمع العراقي واحدا من المجتمعات المتنوعة، تعايشت فيه منذ القدم مكوناته المختلفة، وشكلت فسيفساء جميلة حيث يضم العراق على ارضه الأديان السماوية الثلاثة (اليهودية والمسيحية والإسلام) فاليهود كانوا موجودين في خمسينات القرن الماضي، أما الوجود المسيحي فهو قديم ، وينقسمون الى كلدان وكاثوليك وارمن واثوريين نساطره ، وسريان ويعاقبة، مع جماعات بروتستانتية قليلة[٣٨].

أما المسلمون فينقسمون الى شيعة وسنة،(الشيعة) فرق كثيرة والأكثر انتشارا في العراق هم الشيعة الاثني عشر، أما السنة فهم اربع مذاهب(الاحناف والحنابلة والشوافع والمالكية)، كما تتواجد في العراق اديان وطوائف أخرى كالصابئة واليزيدية والشبك والكاكئية.

أما على صعيد القومي فيضم القومية العربية والكردية والتركمانية ، والقومية العربية فيها الشيعة والسنة، والقومية التركمانية فيها الشيعة والسنة، والكرد على الرغم من ان قوميتهم واحدة ، الا ان فيهم اختلافات كثيرة على مستوى اعتناق الطرق الصوفية التي تنتشر بكثرة في كردستان، وعلى مستوى اللغة المستعملة بل حتى على مستوى المذاهب، اذ يعتنق الكرد الفيلية المذهب الجعفري في حين الغالبية يعتنقون المذهب الشافعي والحنفي [٣٩].

مع تنامي الأحزاب السياسية التي مجدت في ترسيخ الانقسامات المجتمعية و الطائفية إذ كان لها مصلحة جوهرية من خلال ربط الطائفية السياسية بالسلطة و الثروة والنفوذ، إذ أصبح بالنتيجة القبيلة والدين قاعدة للتحزب الضيق .

وتعود جذور هذه الاشكاليات الى ما قبل ٢٠٠٣ فقد كانت التنشئة السياسية للسلطة المنهارة خاطئة اذ بنيت بالقوة و الاكراه و الشعارات الفارغة، و لذا المواطنة كانت منجزة ولكن العلاقة بين الحاكم والمحكوم كان فيها خلل، أما بعد ٢٠٠٣ أصبحت الطائفية في العراق مصدر علة و ليس مصدر ثراء للمجتمع والنظام، فكانت طوائف بعصبيات خاصة مغلقة على نفسها التي اصبحت بمثابة نظام سياسي في العراق، و باتت الطبقة السياسية تتصرف اولاً و قبل كل شيء بناءاً على مصالحها الضيقة حتى لو كانت على حساب المصالح العليا للشعب و الوطن، ومن هذا المنطلق عملت النخب الحاكمة على التوظيف السياسي للطائفة وللدين عبر شعارات وطقوس وممارسات، تغذيها وتدعمها مادياً ومعنوياً لكسب المعركة مع الآخر. ولذا فان العقد المنصرم لم يفرز لنا قوى فاعلة عابرة للاثنيات والطوائف، بل حمل معها التفكك الاجتماعي من خلال الانقسام الاجتماعي، الذي اتخذ شكلاً سياسياً عبر حركات وتنظيمات وكيانات مختلفة .

كل ذلك جعل العملية السياسية تتميز بتعدد مراكز القوى دون اتفاق على قواعد لادارة ذلك التعدد او لمنعه من الانحدار الى النزاع . فالسلطة مجزأة للغاية و يحتمل ان تصبح اكثر انقساماً في المدى القصير (فالصراعات ليست فقط بين المكونات السياسية او بين القوى بل باتت داخل المكون الواحد).

أن تطور وظهور الانتماءات الفرعية والطائفية ومشاركتها في العملية السياسية، حتى وان كانت لمصلحة النظام/الدولة فهي تمثل تهديداً حقيقياً للنظام والهوية الوطنية [٤٠]، وظلت التحالفات والتوازنات الفرعية القائمة على اساس الانتماء الفرعي من المكونات الأساسية في السياسة العراقية.

وفي المجتمعات المتعددة تتضمن مدخلات النظام السياسي وخصوصا في الفترة الانتقالية ، العديد من المطاليب للجماعات المكونة للمجتمع، حيث في هذه

اللحظات تسود مشاعر الخوف بين هذه المكونات المختلفة خشية ان يؤدي التغيير الى هيمنة جماعة بعينها على مقدرات البلاد، ولذا تحاول كل جماعة الوصول إلى ضمان اكبر قدر من التمثيل داخل النظام من خلال الضغط في سبيل إقرار النظام برموز الجماعة والاعتراف بها او منحها وضعا خاصا في البلاد [٤١]، اذ في فترة الانتخابات التشريعية نلاحظ التزام الناخبين بالتصويت لمرشحيهم الذين ينتمون الى طوائفهم بصرف النظر عن برنامج المرشح السياسي، اذ وصلت الحالة الى تناقض في البرامج والأهداف التي يسعى هذا الطرف أو ذاك لتحقيقها. ففي الوقت الذي يجمع بعض ممثلي المكونات العراقية مثلا على أهمية استقرار البلد، إلا أنهم يبعثون برسائل مشوشة ومتناقضة إلى بقية المكونات الأخرى، إن هذا الاضطراب أدى إلى أن أصبحت القرارات تصدر لا عن رؤية إستراتيجية ذات منظور طويل الأمد متسع النطاق، بل عن تصورات مرحلية تتوخى اعتبارات وقتية ومحدودة إلى درجة كبيرة [٤٢].

أدى كل هذا الى غياب التوافق الأيديولوجي بين مكونات الشعب خلال بناء الدولة والنظام السياسي فوقفت الأحزاب السياسية الشيعية والسنية والكردية على طرف نقيض بشأن المسالة الاتحادية ولا يمكن تجاوز خلافاتها، كل هذه الأمور أسهمت في ضعف السلطة من خلال طرح قسم منها للمشروع الإسلامي وهناك من يروج لمشروع الامة العراقية وقسم لمشروع الهوية العربية وقسم الى الهوية الكردية، وبعد نقاش بين التيارات والقوى السياسية، وضغوط من البيئة الخارجية، واستقر الراي على ان العراق لا يصلح له الا الديمقراطية التوافقية [٤٣]، كون حدة الاختلافات الايديولوجية بين التيارات السياسية والمجتمعية يكاد يكون غير قابل للتوفيق بينها،

أولا هناك من بين القوميين من كل الاطراف الاثنية الكبرى التي ترى ان العراق، او المناطق التي تعيش عليها تلك الاثنيات، هو جزء من أجزاء اكبر وهذا ما نجده لدى القوميين العرب والقوميين الكرد.

ثانيا وهناك من بين الاسلاميين، الذين على تقسيماتهم كل منهم يمثل دعوة للشمولية احادية النظرة قائمة على الغاء الاخر.

ثالثا وهناك من بين العلمانيين الذين يحلمون بعراق ليبرالي، وهنا نقول ان الدولة في الاساس هي مشروع علماني وليس ديني.

رابعا وهناك القبليون ومن ليس لهم حلم سوى الحلم بالعيش بعيدا عن كل ما تقدم من طروحات، وهؤلاء يمثلون اغلبية صامتة، لكنها اغلبية لا تمتلك سلاحا او مالا او تنظيما تستطيع العمل تحت ظله او ان تفرض رايها تحت تاثير ما ادخلته الولايات المتحدة ودول الجوار من مال سياسي وسلاح [٤٤].

يضاف الى تلك التحديات هو محاولة " أحزاب الهوية" تسويق دعواتها استنادا الى نوع من "الدين السياسي" الذي يرفع شعاراته كنوع من "اللاهوت السياسي الألزامي" الذي يفرضه المتمكنين من السلطة، ويفسرونه حسب مصالحهم، ويوظفونه كغطاء لإضفاء "المشروعية" على ممارساتهم السلطوية. ان هذا الوضع السلطوي المغطى بشعارات طائفية، يضع الفرد في حيرة وتساؤل عن موقفه تجاه الشعارات الصادرة عن احزاب الهوية–أحزاب السلطة والتي تدعوه للولاء للقادة السياسيين [٤٥]، كذلك عملت هذه الأحزاب على تكريس أطر تقسيمية للمجتمع قائمة على أسس طائفية يعود بعضها الى جذور الاختلافات المذهبية والبعض الآخر الى تقاليد قبلية، على حساب وحدة الدولة والتماسك الاجتماعي .

وهناك مجموعة من المطالب الخاصة التي تسعى اليها الجماعات المتعددة، اذ تتباين بدرجة كبيرة تغطي كافة جوانب الحياة السياسية فهي قد تقتصر على المطالبة بنصيب في موارد البلاد وثرواتها – أيا كان النصيب– وقد

تطالب بالاستقلال التام عن الدولة القائمة وتشكيل دولة خاصة، وبين هذا وذلك تتعدد مطالب الجماعات من حيث طبيعتها ودرجة قوتها [٤٦].

وهناك مطالب بالاستقلالية الإدارية المتمثلة بالحصول على قدر من المخصصات المالية من موازنة الدولة، وهناك مطالب متعلقة بأجهزة صنع السياسة العامة (التمثيل في المؤسسات والمناصب العامة وتعد هذه مشكلة يعاني منها النظام السياسي في العراق حيث تسعى النخب السياسية التي تمثل الجماعات للسيطرة على جهاز الخدمة المدني والوظائف الرئيسة، انطلاقا من ان الحكومة هي صاحبة العمل الرئيس في الدولة، فضلا عما يرتبط بالهيمنة على الأجهزة الحكومية من مكاسب مادية ورمزية للنخب السياسية والجماعات التي ينتمون اليها[٤٧]، فهي تعمل وفق سياسة اقتسام السلطة وليس إيجاد وعي جديد في كيفية بناء الدولة.

وبدت العصبية الكبرى ممثلة في أن المسؤولين يتجنبون بحث مطالب الناس وحاجاتهم وشؤون مناطقهم، بل يسعون دائما ويعمدون الى تحويل الصراع الاجتماعي الاقتصادي الى صراع طائفي، إدراكا لدى الجميع ان كل طائفة اكتسبت صفة المجتمع، وهذا المجتمع الخاص انتج شعورا طائفيا وولاءا طائفيا طغى على كل ولاء[٤٨].

وشهد العراق عام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ أحداثاً راح ضحيتها عشرات الالاف من العراقيين على اثر ما تعرض له ضريح الاماميين العسكريين في مدينة سامراء الذي من خلال عملية تفجير منظمة حدثت في ٢٠٠٦ تسببت باشتعال الفتنة بين مكونات الشعب العراقي، وأجبرت دوامة الدم الطائفية هذه آلاف العائلات على النزوح والهجرة إلى مناطق تواجد طائفتهم[٤٩].

وفي ظل هذه الموجات من العنف والتطرف السياسي والديني والارهاب المحلي والإقليمي، فشلت القيادات السياسية في إدارة الدولة بعد نيسان ٢٠٠٣،

وكانت عاجزة عن تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي وبناء دولة المؤسسات القادرة على تحويل نقل الأفراد من الولاء للطائفة والقومية إلى الدولة، ومن ثم بدأت تتضائل الرغبة في العيش المشترك عند افراد مكونات المجتمع العراقي، ولعل هذا الامر بدا واضحا لدى الأحزاب السياسية الكردية التي اعربت عن رغبتها في الاستقلال منذ عام ٢٠٠٥، أما الأحزاب السياسية الشيعية فكانوا يعانون من عدم وضوح في الرؤية تجاه المستقبل، وعلى الرغم من كونهم اصحاب مشروع الفدرالية لكنهم لم يحققوا ذلك على ارض الواقع! ولم يستطيعوا أن يقدموا نموذجاً للنهضة والعمران في محافظات الوسط والجنوب من العراق. وفشلوا في الاستفادة من البيئة الامنية المستقرة لجذب الشركات الاستثمارية القادرة على تحقيق ذلك، ولا الاستفادة من الثروات النفطية الهائلة في الجنوب.

أما الأحزاب السياسية السنية، فيبدو ان هنالك مطالب بدأت تتصاعد بضرورة إقامة إقليم يضم المحافظات ذات الاغلبية السنية، إذ تطالب بشراكة في الثروة وتقاسم السلطة مع الحكومة الاتحادية، وتشكيل قوات عسكرية من ابناء مناطقهم، ومن ثم اضعاف السلطات الاتحادية وتحويلها إلى مؤسسة لتقاسم النفوذ السياسي وتوزيع المناصب السيادية، في مقابل محاربة القوى المتطرفة والمتشددين السنة.

لذلك أتسمت عملية بناء الدولة العراقية بكونها مسيسة بالمساومات الطائفية والعرقية ومنطلق للمحاصصة التي تعرقل اعادة بناء الدولة في العراق، فالحكومة المتعاقبة قامت على اساس التوازن الطائفي وتعاني الكثير منه، إذ يترتب على ذلك نتائج بالغة الخطورة تصيب الحكومة في كفاءتها وتهددها بالجمود والتكلس وتعرقل عملية صناعة القرار، ونتيجة لذلك جاءت الحكومة هشة، فضلاً عن ضعف كفاءتها وقلة تجربتهم، وذلك بسبب التقاسم الوظيفي المذهبي والاثني والولاء والمغانم السياسية على حساب الخبرة والكفاءة[٥٠] .

الخاتمة:

يعيش النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ ازمة معقدة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما أدى الى ظهور الاضطرابات السياسية وانعدام السلم الاجتماعي والمدني، وتعدد الولاءات والقيم والمرجعيات الوطنية، وكثرة الصراعات والتناقضات، إذ اختفت لغة الحوار والتسامح وحلت محلها لغة التعصب والتطرف، وتفاقمت ظاهرة التفكك السياسي، واصبحت اجهزة الدولة نوعاً ما ضعيفة، ما أدى الى ممارسة العنف او الحرب الاهلية، فضلاً عن اختلال تنفيذ سياسات الدولة الخاصة بالتنمية والاعمار للنهوض بالواقع العراقي، الامر الذي عمق ازمات النظام السياسي.

لعبت العلاقات الطائفية في العراق دورا أساسيا في اختزال الحياة السياسية والغاء منطق المشاركة . ولا يكون للفرد فرصة في المشاركة السياسية، والقيام بدوره الفعال كمواطن في ادارة الشأن العام الا من خلال انتماءه الطائفي حصرا، أي تكون الطائفة هي الوسيط الوحيد بين الفرد والدولة ، مما يدمر شكل العلاقة القانونية المجردة بين الفرد والدولة. ان نمط العلاقة هذه يعمل على ترسيخ البنى الطائفية، وفي الوقت نفسة، يفكك بنية الدولة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن النظام السياسي الذي وجد في ترسيخ الانقسامات المجتمعية والطائفية مصلحة جوهرية له ومن خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة والثروة والنفوذ، حركت المحرومين من طوائف مختلفة ضد بعضهم وصنعت ضرباً من وحدة حال غير عقلانية بين نخبة الطائفة وعموم المنتسبين لها، حيث أصبحت القبيلة والدين قاعدة للتحزب الضيق .

فالنظام السياسي في العراق عجز عن ادارة الاختلاف وتدبر أمر الصراع القائم بين الجماعات المختلفة، الامر الذي وقف عائقا امام مجتمع سياسي أوسع من التمثيل الطائفي .

الخاتمة: تتضمن الخاتمة المعالجات الآتية:

١- اعداد مرتكزات عمل للمصالحة الوطنية عبر الحوار الوطني الشامل لتحقيق التعايش السلمي المشترك. فالعملية لا تتحقق عفوياً بل يتطلب ذلك البدء بصفحة مصالحة مبنية على وعي حقيقي بما ينفع العراق وشعبه. وان لا تكون المصالحة مجرد آلية فوقية بل تكون فضلاً عن ذلك عمودية من الاعلى الى الاسفل وتكون سياسية وشعبية ودينية وثقافية، وأن تبدأ المصالحة بين السياسيين أولا قبل المكون.

٢-ضرورة أن يصمم صناع القرار خطط منهجية لمعالجة الأوضاع في البلاد وتطبيق السياسات الديمقراطية من اجل التغلب على المشكلات التي تواجهها.

٣-استيعاب المطاليب الجماهيرية المشروعة، مهما كان انتمائها الحزبي او الطائفي أو القومي.

٤- القيام بإيجاد عقد اجتماعي جديد يعيد ثقة المجتمع بمؤسسات النظام السياسي، من خلال فصل العمل الحزبي عن العمل المؤسساتي.

٥-العمل على إيجاد ثقافة سياسية إيجابية تؤدي الاسرة ومؤسسات النظام السياسي دورا في بلورتها، بدلا من القوى الأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية.

٦- يجب ان يكون هنالك اصلاح حقيقي للأحزاب والكتل السياسية من خلال البرامج وتنفيذها والية اختيار المرشحين والأشخاص.

وتحتاج كل هذه المقترحات الى "توافق أساسي" تسهم في بنائه مفاهيم جديدة ، لا من خلال توافقات متصلبة أو كلية بل طبقاً لتفاهمات متماسكة. ولكن الى أي حد سيتحقق هذا التفاهم ويستمر؟ أنه يتوقف على الوضع التاريخي والعوامل الفاعلة والمتغيرات التي يحددها سياق التوافق الوطني ومنطق المشاركة السياسية.

الهوامش والمصادر

١ – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج٢، ط٣ (القاهرة : ١٩٨٥)،ص ٦٠٨.

2–C.t.Oninons(ed) The Shorter Oxford English Dictionary,The Clarendon Press,Oxford,1956,P1528.

٣–شارلوت سيمور–سميث، موسوعة علم الانسان: المفاهيم والمصطلحات الانثروبولوجية، أشراف محمد الجوهري ، الطبعة الثانية،(القاهرة:المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩)، ص٢١٧.

٤ – سورة الروم (الاية ٢٢).

٥ – سورة الحجرات (الاية ١٣).

٦ – ويل كيمليكا، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام،أوديسا التعددية الثقافة سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع،(الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون،٢٠١١)، ص١٧.

٧ –.....، مفهوم التعددية الثقافية بديل إيجابي عن سياسات الإدماج القسري، مجلة الحوار اللالكترونية،٢٠١٧/١٢/٢٢، متاح على الرابط الإلكتروني الآتي:
http://hewarpost.com/?p=1345

٨ – حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر" جدلية الاندماج والتنوع"، الطبعة الأولى،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٠)، ص١٦٥.

٩ – يقصد بمفهوم سياسة التعددية الثقافية، الذي تم اعتمادها منذ بداية سبيعينيات القرن العشرين، ولهذه السياسة بعدين : الأول: سياسي، يتمثل بتبني المصالح الخاصة في الاقليات، واخذها بنظر الاعتبار حين اصدار القرارات والتشريعات، الثاني، وهو البعد الاقتصادي، ويتجسد في احداث التغير في البرامج الاقتصادية ذات الصلة بالاقليات، بحيث تكون فرص نيل الوظائف والتعليم قائمة على أساس عرقي، فهذه السياسة تعمل على توسيع نطاق الاعتراف والدعم للاقليات الثقافية، ما يساعدها في الحفاظ على هوياتها، للمزيد انظر:

– تيد روبرت جارت، أقليات في خطر، ترجمة مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي، (القاهرة: مكتبة مدبولي،١٩٩٥)، ص٣٧٢.

١٠ – حسام الدين علي مجيد، المصدر السابق ،ص ٢٥٨.

١١ – مروان دويري ، التعددية الثقافية/القومية: الداخلي (العربي) والخارجي (الدستوري)،

مجلة عدالة الإلكترونية ، العدد٧ ، تشرين الثاني ٢٠٠٤، متاح على الرابط:
https://www.adalah.org/ar/content/view/1402

١٢ – ويل كيمليكا، المصدر السابق، ص ٣٥.

١٣ – المصدر نفسه، ص ٨٧.

14-Bhikhu,Rethinking Multiculturalism Cultural Diversity and Political heore,MacMillan,Press,Firstpublished,2000,p.ParekhK

١٥ – ويل كيمليكا، المصدر السابق، ص١٠٤.

١٦ – عبدالله عبد المنعم العسيلي، التعددية والتعايش الثقافي في ضوء الشريعة الإسلامية، ٤ تموز ٢٠١٢، متاح على الرابط الآتي:
https://scholar.najah.edu/ar/conference

١٧ – جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة::مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، (الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية،١٩٩٣) ، ص٢٠.

١٨ – المصدر نفسه، ص ٢٧.

١٩ – علي الدين هلال ود. نيفين مسعد، النظم السياسية العربية– قضايا الاستمرار والتغيير، الطبعة الثالثة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)،. ص١٢٢.

20–Larry Diamond , Introduction : Political Culture and Democracy ,in: Larrymond ,(Ed) P: Political Culture and – Democracy in Developing Countries, (London , Lynne Rienner Publishers, 1993) ,p,1.

21-David Robertson , The Penguin Dictionary Polities , (London , Penguin books,1993),p362.

٢٢ – كمال المنوفي، السياسية للفلاحين المصريين وتحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، الطبعة الأولى، (بيروت : دار ابن خلدون، ١٩٨٠) ، ص٢١.

٢٣ – أماني قنديل، مؤسسات المجتمع المدني –قياس الفاعلية ودراسة حالات، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجي بالأهرام، ٢٠٠٥)،. ص٩٥.

٢٤ – محمد عبد الحمزة اخوان، "النظام السياسي ومتطلبات بناء الدولة المدنية"، (القادسية: مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد ٨، العدد١،٢٠١٧)، ص٢٤٧.

٢٥ – للمزيد انظر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

٢٦ – لقاء ياسين حسن، دولة المكونات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمستقبل،٦-١١-٢٠١٦،المركز الديمقراطي للدراسات، متاح على الرابط الآتي:

http://democraticac.de/?p=36858

٢٧ – لقاء ياسين ، المصدر تفسه.

٢٨ – حسن تركي عمير، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق:دراسة في الديمقراطية التوافقية، (ديالى: مجلة ديالى، العدد ٥٨ ،٢٠١٣)، ص١٤٨.

٢٩ – الترويكا عربة روسية خفيفة تجرها ثلاثة جياد. وقد استخدم مصطلح الترويكا الذي يعني في الروسية المجموعة الثلاثية على الخطة (عام ١٩٦٠م) التي اقترحها الاتحاد السوفييتي السابق، وهي أن يتولى رئاسة الأمم المتحدة ثلاثة أشخاص في منصب السكرتير العام بدلاً من واحد، ومنذ ذلك الزمن بات وجود ٣ مسؤولين عن القرار في أي هيئة أو شركة تسمى ترويكا، ثم تطور المفهوم وبات أي نظام سياسي لا تكون فيه الكلمة لشخص واحد تسمى ترويكا، فبدأنا نسمع ترويكا الأحزاب أي أن الأحزاب الثلاثة تكون مشكلة لهذا التحالف من دون سلطة مطلقة لأحد.

٣٠ – كاظم علي مهدي،"التنمية السياسية وازمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، (بغداد: مجلة دراسات دولية، العدد ٥٦،٢٠١٣)،ص١٣٣.

٣١ – عمار علي حسن،"التكافؤ الأقتصادي والديمقراطية"، (كراسات استراتيجية، السنة ١٤، العدد١٣٥، ٢٠٠٤)، ص١٨ .

٣٢ – حول سمات العملية السياسية في البلاد العربية أنظر: د. ثناء فؤاد عبدالله: الدولة والقوى الأجتماعية في الوطن العربي،علاقات التفاعل والصراع،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠١)،ص١٨٢-١٨٣.

٣٣ – للمزيد انظر: المبادئ التي أعلنتها اليونسكو في ١٦ تشرين الأول ١٩٩٥، متاح على الرابط الآتي :

http://www.unesco.org/new/ar/social-and- human-

٣٤ – ولا يقصد بالتمكين السياسي هنا المشاركة في أنظمة الحكم القائمة على ما هي عليه، بل لابد من العمل الدؤوب والمستمر من أجل تحديثها واستبدال بعض نظمها بنظم أخرى تسمح بمشاركة الغالبية من الشعب في الشأن العام، والمشاركة في إدارة البلاد وفي كل مؤسسات صنع القرار، بعكس هيمنة الأقلية التي تستحوذ على كل ذلك

واحتكار العملية السياسية، وتحاول إقصاء واستبعاد الفئات الأقل قوة في المجتمع،أنظر: ...،التمكين والتمكين السياسي، المفاهيم، متاح على الرابط الآتي:
http://www.alwasatnews.com/news

٣٥ – للمزيد : انظر وزارة التخطيط العراقية، متاح على الرابط الآتي:
http://www.mop.gov.iq

٣٦–اعتبارا من ٢٨شباط ،حددت مصفوفة تتبع النزوح ٦٩٨ , ٢,٣١٧ من الافراد النازحين داخليا ، ٢٨٤, ٣٨٦ عائلة الذين نزحوا بعد شهر كانون الثاني عام ٢٠١٤ موزعين عبر٩٧ قضاء و ٦٨٠ , ٣ موقعا في العراق،للمزيد انظر وكالة الأمم المتحدة للهجرة : متاح على الرابط الآتي: http://www.uniraq.com

٣٧ –عبير سهام هادي ،عمار حميد ياسين، إشكالية الهوية الوطنية،رؤية في التحديات ومستقبل بناء الهوية عراقية بعد عام ٢٠٠٣،(بغداد: المجلة السياسية والدولية، العدد٢٨–٢٩، ٢٠١٥) ص٤٠١.

٣٨– سليم مطر، جدل الهويات، الطبعة الأولى(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،٢٠٠٣)، ص٣٦.

٣٩– مارتن قان بروينسن، الاغا والشيخ والدولة(البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان)،ترجمة امجد حسين، الطبعة الأولى،(بغداد: دراسات عراقية ،٢٠٠٨)، ص ص ٤٥٥–٤٤٨.

٤٠ – ريهام احمد خفاجي، الهوية المتخيلة للدولة العربية وتحديات الانتماءات الفرعية، (بيروت : مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٦٦، كانون الأول، ٢٠١٧)، ص٥٥.

٤١ – محمد مهدي عاشور ،التعددية الاثنية إدارة الصراع وأستراتيجيات التسوية،(عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢)، ص٧٩

٤٢–عدنان ياسين مصطفى،المرجعيات الثقافية وأثرها في العمل البرلماني في العراق: جدلية التداخل و التكامل، –٣–٢٠٠٩، متاح على الرابط الآتي:
http://demo.e-joussour.net/en/node

٤٣ – اسراء علاء الدين نوري ،واخرون، معضلة بناء الدولة في العراق، المركز الديقراطي العربي، ١٥–٤–٢٠١٧، متاح على الرابط الآتي:
http://www.democraticac.de

٤٤ – الفرق بين الديمقراطية والديمقراطية التوافقية ، تقوم فكرة الديمقراطية على المبادئ التي حددها جون لوك ومونتسكيو: الحكم بالرضى (عبر الانتخابات)،وحكم الأكثرية او الأغلبية(الفائز بأكبر عدد من الأصوات)،وتقسيم السلطات، وولدت ديمقراطية الأغلبية وترسخت في البلدان المتجانسة قوميا، وبظهور البلدان المتعددة ثقافيا ولمنع استبداد الأكثرية، وجدت الديمقراطية التوافقية التي تقوم على أربعة عناصر:١–حكومة ائتلاف او تحالف واسعة ،٢– مبدأ التمثيل النسبي (في الوزارة، في الإدارة، والمؤسسات، والانتخابات أساسا)، ٣–حق الفيتو المتبادل(للأكثريات والأقليات لمنع احتكار القرار) ،٤– الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة. للمزيد أنظر: ارنت ليبهارت ،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، الطبعة الأولى،(بغداد– بيروت: الفرات للنشر والتوزيع،٢٠٠٦).

٤٥ – سلامة، غسان: قوة الدولة وضعفها ،بحث في الثقافة السياسية العربية، في: الأمة والدولة والاندماج، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩) ،ص٢٢٢ .

٤٦ – محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية، أدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، (عمان: المركز العالمي للدراسات السياسية،٢٠٠٢)، ص٧٨.

٤٧ – المصدر نفسه ،ص٩٢.

٤٨ – محسن دلول، لبنان الى اين؟ معضلة الطائفية والتحديات العربية والدولية، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،٢٠٠٧)، ص٢٣١.

٤٩ – بشرى المظفر، حرب الاهلية" المحتملة تؤرق عائلات عراقية خارج التصنيف الطائفي، ٢٠١٣. متاح على الرابط الآتي:
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/-

٥٠ – اسراء علاء الدين نوري ،واخرون، المصدر السابق: المركز الديمقراطي العربي، ١٥–٤–٢٠١٧، متاح على الرابط الآتي:
http://www.democraticac.de